الكلمة الختامية للرئيس الأول للمحكمة العليا، السيد ماموني الطاهر

بسم الله الرحمن الرحيم،
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
سيدنا ونبينا محمد المصطفى الكريم،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

ها نحن قد وصلنا إلى نهاية أشغال يومنا الدراسي هذا حول " دور التشريع والفقه والاجتهاد القضائي في تطوير القانون" والذي بادرت بتنظيمه كلية الحقوق لجامعة الجزائر(1) بالتعاون مع المحكمة العليا ومجلس الدولة، وذلك بفضل التنسيق المشترك بين الهيئات الثلاث التي تعد الركائز الأساسية لتحقيق دولة القانون.
ولاشك بأن العمل الفكري أو تبادل الآراء ووجهات النظر وطرح الإشكالات الميدانية في إطار الملتقيات والأيام الدراسية، هي الوسائل والطرق الكفيلة لإعانة المشرع فيما يبذله من جهود لتحديث ومراجعة التشريعات من أجل مواكبة التغيرات التي يعرفها المجتمع، ومن هذا المنظور نتمنى توسيع دائرة التعاون مع الجامعات والمعاهد المتخصصة مستقبلا إن شاء الله في إطار اتفاقيات ثنائية لرسم خريطة طريق في مجال الفكر القانوني.
أيها الحضور الكريم،
إننا نعيش في عصر التكنولوجية والرقمنة وبالتالي يجب علينا إيجاد الحلول الناجعة لاستعمال هذه الوسائل في ممارستنا اليومية والعمل على استحداث البرامج التي من شأنها أن تساعد على تطوير المنظومة القانونية والقضائية علما بأن الجامعة هي حجر الأساس الذي ينطلق منه التكوين الفكري في كافة المجالات العلمية، ولا يمكن الاستغناء عنها أو استبعادها بل المطلوب هو الاعتماد عليها والتواصل معها دون انقطاع، وتجسيد هذا التواصل وتحيينه بخلق فضاءات علمية وفكرية تتناول جل القضايا والإشكالات المطروحة في تطبيق القانونين.
وفي الأخير لا يفوتني أن أنوه بالمجهودات التي بذلها جنود الخفاء الذين عملوا ليلا ونهارا لإنجاح هذه التظاهرة العلمية من قضاة وإطارات وموظفين وعمال وأتقدم إليهم باسمي واسم السيدة رئيسة مجلس الدولة ورئيس جامعة الجزائر(1) وعميد كلية الحقوق لدى نفس الجامعة بجزيل الشكر والعرفان، والشكر موصول في ذات السياق إلى كل المتدخلين والمشرفين على يومنا الدراسي، وكذا كل من حضر معنا وشاركنا في إنجاحه متمنيا المزيد من اللقاءات لمناقشة مواضيع أخرى إن شاء الله.
وفقنا الله جميعا لما فيه خير البلاد والعباد، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.